دمج الاشتراكي والمؤتمر

ويتابــع غالب :في هذه الأجــواء طرحت وبقوة فكرة دمج الحزب الاشــتراكي والمؤتمر الشعبي، وكان واضحاً أن فكرة الدمج هي المحاولة الأخيرة لقتل مشــروع بناء دولة الشــراكة الوطنيــة الديمقراطية التي تجســد المضمون الحقيقــي للوحدة، غير أن هذه الفكــرة رفضت من قبل الحزب الاشــتراكي، وهو ما يؤكد أن الأزمة التي نشأت بين طرفي الوحدة كانت تدور حول فكرتين:

إما –١ شراكة سلطتين. أو –٢ شراكة دولتين.

لقد كان رفض الحزب الاشتراكي لعملية الدمج منسجماً مع رأيه وموقفه من رفضه لفكرة شــراكة السلطتين على حســاب الشــراكة الحقيقيــة التي كان يصــر أن يكون الجنــوب فيها ممثلاً وشــريكاً كاملاً فــي دولة الوحدة، ورفض بالتالي الشــراكة نيابــة عن الجنوب، ولو أنه قبل ذلك النوع من الشراكة أي شراكة السلطتين لجاز اتهامه بالتخلي عن الجنوب كما يردد البعض اليوم، ولكنه تمسك بحق شراكة الجنوب في دولة الوحدة ولا زال حتى اليوم يتمسك بذلك.

إن هــذا الموقف للحزب يرد على من يقيمون الوحدة بأنها مجرد اقتســام للمناصب أو أنه هروب إلى الوحدة، لقد كانت الوحدة بالنســبة للحزب مشــروعاً وطنياً كما هي اليوم، ســواء وهو في الســلطة أو اليوم وهو في الشارع ولن تكون غير ذلك.

عوامل إضعاف الشراكة الوطنية

وبحسب الأســتاذ غالب فقد ظل الحزب الاشتراكي في وضعه المحاصر بعد الوحدة يصر على قيام دولة الشراكة الوطنية الديمقراطية، غير أن مقومات هذا المشــروع كان يجرى تقويضها وإضعافها بتوظيف العوامل التالية:

–١ إن الإرادة السياســية لقيــادة صنعــاء اتجهت نحو إضعاف وكسر إرادة الشركة باستخدام كل الوسائل بما في ذلك ضغوط التفجيرات والاغتيالات وحملات التكفير وغير ذلك من حملات التشــويه والوســائل التي أتاحتها ظــروف ما بعــد الوحدة، ســاعدها في ذلــك احتفاظها بموقعها وأجهزتها ومؤسساتها كاملة في السلطة والتي شــكلت مصدر قوتهــا ورجحان كفتها فــي التعامل مع الشريك.

–٢ تراجع الإحســاس بالوحدة كمشــروع استراتيجي للوطن وإعــادة (صياغتها) في الوعــي من خلال وقائع الحياة على أنه مجرد مشــروع للإلحــاق وهو ما عبرت عنه قيادة صنعاء في تلك الفترة في أكثر من مناسبة.

–٣ لم يشــرع للشــراكة الوطنية على النحو الذي يجعل التمثيل في هيئات ومؤسســات الدولة المختلفة معبراً عنه بمعاييــر أخرى غير معيار الســكان الذي أخذ به قانون الانتخابات والذي كان يجب أن يكون موقع اتفاق إرادتين سياسيتين.

لقد نشأ عن هذا الوضع أنه بينما مثل الجنوب في السلطة التأسيسية لدولة الوحدة بشكل عبر عن دولة مقابل دولة، فإنه بســبب هذا الوضع المســتجد أخــذ تمثيل الجنوب يتقلص في هيئات ومؤسســات الســلطة علــى نحو بدا وكأنه يختزل بصورة أصغر من مكانته كشريك أو كطرف ثانٍ في الوحدة،أدى هذا التراجع المفاجئ في التمثيل فيً مؤسســات (دولة الوحدة) إلى طرح سؤال حول مستقبل الشــراكة التي تمسك بها سكان الجنوب لتأمين حقوقهم السياسية والاقتصادية والحقوقية المطلبية.

المشكلات التي أسفرت عنها تطبيقات السنوات الانتقالية (١٩٩٣–١٩٩٠) يراها البعض سبباً في بلورة (القضية) علــى هذا النحــو، والحقيقة أن الجانــب الأكبر من هذه المشــكلات لم تكن موضوعية بقدر ما كانت إرادوية، أي أنها صنعــت صنعاً بصورة معاكســة لمضامين الوحدة واتجهــت بالبلاد نحو أزمــة حادة تداعــت فيها القوى السياسية إلى بحث الأزمة والتوصل إلى ما عرف بوثيقة العهد والاتفاق.

ما حدث بعد ذلك معروف، ولا مجال لبحثه هنا، فقط نريد أن نستخلص من هذه المرحلة نتيجة مهمة وهي أن فرقاء الحياة السياسية الذين تصدوا لبحث الأزمة اعترفوا بها وســلموا بأن حلها حماية للوحدة يكمن في تطبيق وثيقة العهد والاتفاق، والســؤال هو: لماذا تخلت عنها السلطة المنتصرة في الحرب (حرب ١٩٩٤)؟

الواضــح أنهــا لــم تكن في الأســاس تعتــرف بوجود أزمة حقيقية ناشــئة عن المشــكلات التي أفرزتها الفترة الانتقالية أو كشــفت عنها كمشــاكل موضوعية، ونظرت إلى المســألة من زاوية مختلفة وهي أنــه بمجرد إخراج الحزب الاشــتراكي من تحالف الحكم بالحرب فلن تبقى هناك مشــكلة أو أزمة،لم تستطع أن تفرق بين ما اعتبرته مشــكلة الحزب الاشــتراكي من ناحية ومن ناحية ثانية بين المشــكلة الحقيقيــة المرتبطة بشــراكة الطرف الآخر في الوحدة الذي هو الجنوب الشــريك الفعلي الذي قاده الاشتراكي إلى الوحدة ورفض أن يكون شريكاً نيابة عنه.

ولهذا السبب رحلت المشــكلة إلى ما بعد الحرب، ناهيك عمــا أنتجته الحرب من مشــكلات أخرى أعمق وأشــد تأثيراً أكدت بما لا يدع مجالاً للشــك أن الأزمة ليســت مفتعلة، وأن جذرها يكمن في عدم القدرة على اســتيعاب حاجة الوحدة إلى دولة وطنية ديمقراطية تحقق شــراكة فعلية لدولتيها السابقتين سكاناً وأرضاً ليس فيها غبن أو إجحاف أو استعلاء أو مناورة.

ظهور القضية الجنوبية

والحقيقة أن هــذه المرحلة مهدت بقــوة لظهور (القضية الجنوبيــة) حيــث أدت الحــرب ونتائجها والسياســات التي أعقبتها إلى تكريســها كقضية حقيقية ذات بعدين: حقوقي مطلبي، وحقوقي سياسي.

المرحلة الثالثة: وهي ما بعد حرب ١٩٩٤، كشفت الحرب وما أعقبها من سياســات وممارســات لســلطة المؤتمر الشــعبي عن أن المشــاكل التي واجهتها الوحدة إلى ما قبــل الحرب كانت بفعل ممنهج مــدروس، رتب الوصول بالحياة السياســية إلى نقطة يصبح فيها إقصاء وشطب الطرف الآخر بالحرب يبدو وكأنه مخرج من الأزمة، بينما الحقيقــة هي أن ذلك الطريق لم يكــن مخرجاً من الأزمة بــل طريق لتكريس مضمون مختلف للوحدة وهو ما عمق الأزمة على نحو أشد وأخطر مما كانت عليه.

الحــرب كان هدفهــا الانقلاب علــى الوحدة الســلمية والديمقراطية واستحقاقاتها التي رأى شريك الوحدة في صنعاء أنها ستفرض معايير مختلفة للحكم تتعارض مع ما رتب لها من الاســتئثار بالحكم لمواصلة السير بنفس المنهج الذي سار عليه قبل الوحدة.

ملاحظات

وثم يطرح الأستاذ محمد غالب أحمد عدداً من الملاحظات الدالة على ممارسات وأخطاء السلطة في الشمال فيقول: لقد كان أول ما أقدمت عليه السلطة بعد الحرب هو شطب المواد الدســتورية والقانونية التي عبرت في الأساس عن طبيعــة نظام الحكــم في دولة الوحدة واســتبدلت بمواد أعادتــه إلى ما قبل الوحدة ويمكننا بهذا الصدد ملاحظة ما يلي:

–١ قامــت الوحــدة ســلمياً وعلى قاعــدة الديمقراطية، والتراجع عن الديمقراطية هدم ركناً أساسياً من أركانها وتركها مكشوفة على ما سترتبه خيارات القوة من نتائج.

–٢ الجنــوب الذي جرت الحــرب على أرضه أفرغت منه شحنات الوحدة السلمية الديمقراطية وتم استزراع وحدة الــدم والقوة وبث قيمها بدلاً عــن ذلك ولم يرافق ذلك أي مشــروع سياســي وطني لبناء دولة الشــراكة والمواطنة المتساوية التي تطمئن الناس وتبرهن على أن الحرب كانت ضــرورة لحماية الوحدة كما يقال، العكس هو الصحيح، مــا مورس بعد الحرب أكد أنهــا كانت ضرورية لأهداف مختلفة تماماً وفي مقدمتها التخلص من التزامات الوحدة الحقيقيــة الموقع عليها وفي مقدمتها بناء دولة الشــراكة الوطنيــة الديمقراطية، وهذا يؤكده مــا وصلنا إليه اليوم من طريق مســدود في ما يخص هذا الهدف الذي تعطل ولا زال يتعطــل بفعل التراجع عن الديمقراطية والالتفاف عليها كما يعبر عنه حالنا اليوم.

–٣ تعاملــت الســلطة ما بعــد الحرب وحتــى اليوم مع الجنوب كجهة وليس كطرف فــي الوحدة، وأبقت الحالة الانقســامية في الوعي الوطني قائمة، فالأســلوب الذي اتبعتــه مع الجنوب اقتصر على إبقائه حاضراً من خلال تعيين جنوبيين في مواقع مختلفة بصورة كيفية كرســت حضوره الشــكلي ذا الطابع الانقسامي ولكنه غائب في الشراكة، وهذه الحالة ظلت تنتج فجوة خطيرة في الوعي إزاء وضع الجنوب في دولة الوحدة المنتظرة.

فالســلطة من ناحية عملت على الزج بالجنوب في أشلاء الصــورة الممزقة للوحدة الســلمية وذلك بتكريس جهوية

اللواء الهبيلي : يجب أن يستوعب الحوار الوطني كل ألوان الطيف التي يحويها هذا الوطن ، ولابد من تقديم بعض التنازلات لبعضنا البعض

الجنوب في الكيانية العامة لدولة غائبة من خلال التمثيل في السلطة بواســطة عناصر يتم اختيارها بعناية وعلى قاعــدة سياســية منتقاة وذلــك على النحو الــذي يبقيه حاضــراً في الصورة فقط دون شــراكة حقيقية، وهو ما زال يمارس حتى اليوم.

–٤ تم في ســياق تمثيل الجنوب على هذا النحو الكيفي والشــكلي وتشــكيل توليفة مــن مخلفــات الصراعات السياســية الســابقة في الجنوب، هذا التمثيل الشكلي والكيفي مشــتق في الأســاس من جذر الولاء السياسي للجهــة التي أصدرت قرار التعيــين وبالتالي لا يمكن أن يكــون معبــراً إلا عن حاجــة المركز الذي اختــاره لهذه المهمة ولا يســتطيع أن يكون غير ذلك، وهو التمثيل الذي يعيدنا إلى صيغة شراكة الســلطة التي كان قد رفضها الحزب الاشــتراكي برفضه فكرة الدمج والتي نتج عنها تلــك الأزمة التي لم تنته بالحرب ولكنها أخذت تتبلور في صنع أكثر تعقيد، من مظاهرها أن تم اســتبدال شراكة الجنوب بشراكة نخب سياسية واجتماعية مختارة بعناية من قبل القيادة الســابقة للجمهورية العربية اليمنية فقد قدم الدليل على أن الأزمة التي ســبقت حرب ١٩٩٤م هي رفض إقامة نظام شراكة حقيقية يكون فيه الجنوب كدولة ســابقة حاضرا في بنية الدولة الوحدوية والعمل عوضاً عن ذلك على استبدالها بشــراكة أفراد مختارين بعناية وبناء على معايير خاصة أهمها الخصومة والعداء لنظام الحكم السابق في الجنوب والحزب الاشتراكي حالياً.

والحقيقة أن (الشــمال) نفسه لم يكن شــريكا أو يتمتع بالشراكة على النحو الذي يجري الحديث فيه عن شراكة الجنوب المخطوفة، فشــراكته هي أيضا قد خطفتها نخب سياسية وعسكرية وقبلية، والفرق هو أن نظام الجمهورية العربيــة اليمنية حافظ على كيانيتــه ورفض التنازل عن جزء فيها لدولة الوحــدة وانتصر بها في حرب ١٩٩٤م، وبدا كما لو أنه هو دولة الوحدة التي اكتفت بالتوسع في الأرض ومــا عدا ذلك جرى التعامــل معه على أنه حاجة زائدة يمكن أن يختار منها ما يضفي على السلطة طابعا وحدويا دون حاجة إلى العودة في البحث في جذر الأزمة. لذلك جــرى تســريح معظــم الجهــاز الإداري . المدني والعســكري . لدولــة الجنــوب والتعامل معهــم كحاجة فائضة.

انتكاسة الوعي الوحدوي

وتابع بقوله: إن الإجراءات التعســفية التي اتخذت أدت إلــى انتكاســة مفجعة في الوعي الوحــدوي في مجتمع كانت الوحدة رأســماله الحقيقي ولم تميز الســلطة بين المنتســبين للحــزب الاشــتراكي وبين ســكان الجنوب الملتحقين بالوظيفة العامة في الدولة ومؤسســاتها المدنية والعســكرية، فلو أن هدفها كان إنــزال العقاب بأعضاء الاشــتراكي المنضوين فــي دولة الجنوب لــما كانت في حاجــة إلى أن تعاقب كل منتســبي الدولة وهم أضعاف أضعاف أعضاء الحزب، فبينما كان عدد أعضاء الحزب هنــاك ليلة الوحدة وبعد ذلك لا يتجاوزون ٢٥ ألفاً (مدنياً وعســكرياً) كان عدد الذين سرحوا وحرموا من وظائفهم وخصخصت مصانعهم ومؤسســاتهم في أســوأ عملية تصفيــة ما لا يقل عن ١٨٠ ألفا، ناهيك عمن اســتبيحت مزارعهــم وممتلكاتهم، وجد هؤلاء أنفســهم مهددين في عيشهم بلا وظائف ولا مستقبل.

٥ – انتظر ســكان الجنــوب دولة الوحدة حتــى يبلعوا مأساة الحرب، لكن الدولة الجديدة المنتظرة لم تكن سوى عقوبــات وتصفيات وتســريح من العمــل، ونهب أراضٍ وممتلكات وفســاد وخطاب دوري يذكرهم بالهزيمة، وفيً ســياق متصل مع هــذا الوضع جرى إنعــاش الحروب القديمة بين اليمنيين ومرارتها وقضايا الصراع والثارات، ووظفت حروب الشمال ضد الجنوب في أمريكا وبريطانيا وغيرها أســوأ توظيف وبلغة متعالية وغبية من قبل بعض مثقفي الســلطة بما أوحى أن حرب ١٩٩٤م لم تكن سوى حرب الشمال على الجنوب.

–٦ تمت المتاجرة بأراضي المصانع والمؤسســات العامة التي خصخصت في أســوأ عملية فســاد وجرى تفكيك مصانــع حديثة لم يمض على إنشــائها أكثر من ســنة قبــل الوحدة ونهبت وكان ذلك بعد الحرب بســنوات مما يعكس مضمون السياسة العمياء التي لم تر الجنوب غير أرض وجغرافيا بلا ســكان وبلا تاريخ، لقد كان ذلك من الأخطــاء القاتلة والمقيتة والمتطرفة التي دفعت بالمشــكلة إلى مســارات مختلفة وإحياء ذاكرة النــاس بحقيقة أن الوحــدة التي حلموا بها قد انقلبت عليهم وأقامت حاجزا بين أحلامهم والواقع الذي رمتهم فيه.

–٧ توجهت السلطة نحو المكاسب الاجتماعية التي غطت الآلاف من الناس في صورة مســاكن وتعاونيات ومزارع دولة، وأخذت تتعامل معهم وكأنهم الوجه الآخر للشريك . الخصم: يجب أن تزال وبخفة متناهية بها من الحماقة ما جعلها تتجاهل أن المستفيدين منها هم الناس، ومثلما تم تســريح الآلاف من أعمالهم ظلت السلطة تهددهم بالطرد من مساكنهم دون سياسة واضحة للكيفية التي ستعالج بهــا أوضاعها في ما بعد، كما تم تصفية العشــرات من التعاونيــات الناجحــة، وأطلقت أيــدي العابثين بتصفية خصوماتهــم مع معظم هذه المكاســب الاجتماعية، وكان أســوأ مظاهر هــذه العملية العبث بمــزارع الدولة التي تم اســتصلاحها وتعميرها وحفر الآبــار فيها وتزويدها بوســائل الإنتاج الحديثــة وزراعتها بالأشــجار المثمرة المعمرة... ويقدر حجم المســاحات المســتصلحة في هذه المزارع من قبل الدولة أضعاف أضعاف المساحات التي خصصت لقانون الإصلاح الزراعي ومع ذلك سلمت كلها للملاك الســابقين الذين أعادوا اقتســامها مع المسئولين والمتنفذين في إجراء عملية فســاد تمارس في نهب ملكية الشعب.

٨ – جــرى إحياء الثــأرات بما فيها تلــك التي أخمدت لآجال طويلة بما في ذلك ثارات الصراعات السياســية، وشــعر الناس أن الوحدة عادت إليهم بما كانوا قد عدوه من الماضي الســحيق، كمــا تم قمع الثقافة السياســية فــي الجنوب التي كانت قد أخذت تتشــكل بمحتوى قيم الدولة الحديثة والمواطنــة واحترام حقوق المرأة، وبدا أن هناك توجها بتعميم ثقافة تمهد الطريق للقبول بالمضمون الإلحاقــي للوحــدة الــذي لا نقصد به إلحــاق الجنوب بالشمال، كما يصرح البعض بخفة وإنما إلحاق مشروع متقدم للوحدة بمشروع لا يرى الوحدة سوى أرض وثروة وهو في الأساس مشــروع تفكيكي كما كان شأنه دائما في التاريخ اليمني.

–٩ في ظل هذه السياسة الخرقاء كانت الأمور تتعقد في الجنوب... ولم تكن هذه السياســة معزولة عن السياسة العامة لإدارة البلاد، كانت مشــتقة من سياســة تجزئ البلاد إلى مربعات بمعايير تتنافر موضوعيا مع مقومات الدولة الوطنية وتكرس هــذه المربعات ومعاييرها لمقاومة الدعــوة لبناء دولة الشــراكة الوطنية، فإدارتها أســهل والتعامــل معها مريــح، فالحرب التي تــدور في صعدة ســببها أن هناك مــن يدعو لعودة الملكيــة، والتململ في الجنوب سببه القوى الانفصالية، والشكوى من الظلم في تهامــة وغيرها طائفي، والأنين مــن غياب الدولة ومظاهر العنف والتطرف في بقية أنحــاء البلاد عائد إلى التعبئة الخاطئة للقوى الظلامية وهكذا... هذه الســلطة ليســت مسئولة عن شــيء مما يدور في البلاد، تبني سياساتها بالاعتماد على اتهام الآخر، هي تنشــئ المشكلة ثم تبحث عن خصوم توزعها عليهم.

في الجنوب أنتجت المشــكلة بسياســاتها الخاطئة، ولم يعد أحد ينافســها هناك في إدارتها وعبثها وفســادها، لكنها مع ذلك لا ترى المشكلة إلا بأنها زعزعة للاستقرار وإضرار بالوحدة من قبل خصومها السياسيين، والحزب الاشتراكي الانفصالي على وجه الخصوص.

٩مبادرات

في تلك الفترة المبكرة نبه الحزب الاشتراكي إلى خطورة الوضع الناشئ عن السياسات الخاطئة للمؤتمر الشعبي العام وســلطته، وفي ظروف التصفية التي كان يتعرض لها على الرغم من ذلك تقدم بمبادرة وطنية اســتندت في الأساس إلى أهمية إعادة بناء الوحدة في الوعي بقيمتها الأصلية وركز في هذه المبادرة التي بلغت تســع مبادرات علــى: تصفية آثــار الحــرب، إصلاح مســار الوحدة، المصالحــة الوطنية، وقــدم رؤاه التفصيلية لكل من هذه المكونات الثلاثة، غير أن الســلطة الحاكمة ظلت تتجاهل هذه المبــادرات والدعوات بل وتتهــم أصحابها بالخيانة وكأن الوطنية هي أن يســكت الناس عما يمارس من عبث وأخطاء عدا أن قمة الوطنية هي الانخراط في هذا العبث. لقد أغراها على الاســتمرار في هذه السياسة اعتقادها بأن الصمــت الذي ظل مخيما على الشــارع هناك إنما هــو تعبير عن رضا بمــا يحدث، غيــر أن هذا الصمت الذي تخللته احتجاجات شــعبية فــي بعض المحافظات كالضالــع وحضرمــوت – ولكنها قمعــت – كان يخفي تململاً اجتماعيا واســعا لم تتوفر له شروط التحول إلى الفعل السياسي الاحتجاجي. كانت حقوق الناس المنهوبة مــع ما رافق ذلك من فســاد وعبث تحــاول أن تعبر عن نفســها داخل مســاحات التململ الاجتماعي الذي راح ينفتح على أسئلة تتعلق بمستقبلهم في ظل هذه (الوحدة) التي أخذت ســلطتها تقصيهم وتهمشــهم يوما عن يوم وتكتفي بتمثيل رمزي كيفي يكون أكثر بروزا في الصورة التلفزيونية عنه في الواقع.

ولــم يأخذ هــذا التململ تجلياته التي بــرزت مؤخرا إلا بعد انتخابات ٢٠٠٦م وبعد أن ظهرت مؤشرات التراجع عن الهامــش الديمقراطي على نحو لم يترك أي أمل عند الناس من أن الديمقراطية التي راهنوا عليها قد تعرضت هــي الأخرى للاختطاف وأنه ما لــم يجر بث الحياة في هذه الديمقراطية بحراك سياسي وجماهيري فإن الحياة السياســية مقبلة على الدخول في إحباط عام خاصة وقد قلب المؤتمر ظهر المجن للحوار مع المعارضة الذي كان قد بدأ منذ ربيع ٢٠٠٧م.

–١٠ أخذ الحراك السياســي ينتــج ميكانيزماته (آلياته) بالاســتناد إلى الدوافع المختلفة (السياسية والاجتماعية والحقوقيــة المطلبية) والتي أخذت تنفتح على بعضها في صيغة النضال السلمي الديمقراطي على أن المحاولة في بلورة هوية خاصة بهذا النضال خارج المعايير السياسية الوطنية أدت إلى تجاذبات طرحت بطبيعتها أسئلة عديدة، شكلت الإجابة عنها إطاراً ثقافياً اتسع لكل الأفكار، وهذا ما أكسب الحراك طابعه الديناميكي.

وغاب عن الســاحة المشروع السياســي للمؤتمر وظهر متخفيا وراء كرباج الســلطة، وكان المشترك هو الحاضر الفاعل المساند للفعاليات السياسية والجماهيرية وخاصة جمعيات المتقاعدين العســكريين التي لعبت الدور الأبرز فــي الحراك السياســي وغيرها مــن الفعاليات الأخرى وذلــك عبر منظماته الحزبية والسياســية في المحافظات الجنوبية وكان البعض يســأل: لماذا لا يقود المشترك هذا الحراك، والبعض يرى أنه تخلف عنه.

نضال سلمي

مشــيراً إلى أن النضــال الســلمي الديمقراطي للقاء المشترك شــكل ســياجا للحراك السياسي الجماهيري حيــث حرص أن يشــارك فيه وأن لا يكــون وصياً عليه وأكد على أهمية الدفع بمثــل هذه التفاعلات الاجتماعية والسياسية وتوسيع مســاحتها، أي مساحة تحالفاتها، ومن الممكن أن تنتج قياداتها الميدانية التي ستزفد الحياة السياســية بدماء جديدة ويمكننا اليــوم وبالوقائع إثبات وجاهة هذه النظرة.

١١– جرى تفاعل سياســي جماهيري واسع على صعيد اليمن كلها مع الحراك في الجنوب وإن لم يمكن بالشكل المطلــوب، وأخذ هذا التفاعل يعمل باتجاه إنضاج موقف وطني عام بشــأن بناء الدولة الوطنيــة الديمقراطية على أســس تلبي حاجة الشــراكة الوطنية وتخرج الوحدة من المأزق الذي وضعتها فيه سلطة القوة والعنف.

وكان مــن الضــروري لهــذا التفاعل الوطنــي أن ينتج آلياته وأدواته وشــروط تحقيق هذا الهــدف ، لقد برزت ملامــح هذا التقدم الذي ســاد الحراك السياســي في صيــغ سياســية أخــذ بعدهــا الوطني يشــكل الإطار الأوســع للمنخرطين في الحراك السياسي لكن السلطة سارعت إلى تعطيله باقتحام مســاراته باستخدام القوة والاعتقالات والمواجهات المسلحة.

ويجــيء تدخل الســلطة في حين كان الحراك يســتكمل إعــادة بناء خياراته الوطنية علــى الرغم مما كان يزدحم فيه من رؤى وتباينات.

وكانت (القضية الجنوبية) قد أخذت تتبلور في ســياقها الوطني الذي تمســكت به معظــم فعاليات وقوى الحراك السياسي، واعتبرها (المشــترك) البوابة نحو حل الأزمة الوطنية والإصلاح الشامل.

اتجاهات الحل

وفي ختام ورقته يقدم الأســتاذ محمد غالب أحمد عدداً مــن المقترحات التي يرى أنها تصــب في اتجاهات حل القضية الجنوبية وبما يحفظ ويضمن استمرارية الوحدة اليمنيــة، منطلقا في ذلك من الرؤية التي قدمها حزبه في وقت ســابق فيقول:لقد قدم الحزب الاشــتراكي اليمني رؤيته لتجاوز الآثار المدمرة لحرب ٩٤م في وقت مبكر في دورة لجنته المركزية المنعقدة في صنعاء خلال الفترة من ١ – ٦ سبتمبر ١٩٩٤ على النحو الآتي:

لقد وقفت اللجنة المركزية أمام كارثة الحرب التي عصفت بالبلاد لفترة تزيد عن الشــهرين تم خلالها تدمير العديد من المنشآت الاقتصادية والاجتماعية وهلاك آلاف الناس وخلفت آلاف المشــوهين والأرامل واليتامى، كما ألحقت الأضــرار الفادحة بمصالح المواطنــين وممتلكاتهم وكذا بالروابط الوطنية بين أبناء الوطن اليمني الواحد.

كمــا دعت اللجنــة المركزية إلى إنهاء اســتمرار مظاهر الحرب والعنف في البــلاد والعمل من أجل تدعيم الأمن والأمان والاستقرار والطمأنينة لكل أفراد الشعب بهدف توفير الظــروف المثلى لإعادة البنــاء وإصلاح ما دمرته الحرب في كافة المجالات .

وكذلــك حث الحزب أعضاءه وأصدقــاءه وأنصاره على العمل الــدؤوب من أجل تصحيح المفهوم الوطني للوحدة علــى أســاس تأكيد حقــوق المواطنة المتســاوية وتكافؤ الفــرص بين كافة أفراد الشــعب ومراعــاة مصالح كل المواطنــين دون تفضيل أو تمييــز ، ومقاومة التجاوزات التي تسيء الى الوحدة كهدف وطني نبيل وعظيم .

كما ظل الحــزب في دورات لجنتــه المركزية ومؤتمراته الحزبيــة يؤكد علــى اعتبار القضية الجنوبية سياســية بامتيــاز منبها إلى خطورة تعامل ســلطة ما بعد ٧ يوليو ٩٤م بالعنف والقتل والإرهاب تجاه المواطنين في الجنوب منذ ذلك التاريخ وبالذات منذ ٢٠٠٧م حين أطلق الحراك الســلمي الذي بدأ بمطالب حقوقية عادلة بعد أن اصبح الجنــوب يحكم عســكريا لأول مرة فــي تاريخه وتم قتل مئات مــن الشــباب نشــطاء النضال الســلمي وجرح واعتقال عشــرات الآلاف ، وبرغم كل نداءات الاشتراكي ومقترحاته لاعتماد التعامل السلمي والقانوني مع الناس إلا أن كل ذلك ذهب أدراج الرياح.

٣– لقد تضمن البرنامج الانتخابي لمرشح اللقاء المشترك الفقيد فيصل بن شملان نقاطا هامة وجادة تجاه معالجة الأوضاع في الجنــوب وحظيت بدعم المواطنين في عموم اليمن بشــكل عام ، وفــي المحافظات الجنوبية بشــكل خاص.

٤– لقد جاءت الثورة الشــبابية الشعبية السلمية ٢٠١١م والتي انخرط فيها الشــباب وأبناء الشــعب من شــمال وجنــوب وشــرق وغــرب اليمن مســتندة إلــى مداميك النضال السلمي التي أســســها الحراك الجنوبي وجعل الشباب القضية الجنوبية تحتل الرقم ١ في كل أدبياتهم وفعالياتهم.

٥– لقــد تطرقت رؤية الإنقاذ الوطني الصادرة عن اللجنة التحضيرية العليا للحوار الوطني الصادرة في ٥ سبتمبر ٢٠١٠م استنادا الى قرار اللقاء التشاوري المنعقد في ٢٢ مايو ٢٠٠٩م تطرقت إلى أهمية إعادة الجنوب إلى موقعه الطبيعــي المتقدم في الشــراكة الوطنيــة وتضمنت عدة مخــارج أوليه محددة في ٩ نقــاط تتعلق بإعادة الاعتبار لكل من لحق بهم الظلم والعنف في الجنوب منذ ١٩٩٤م . وتم طرح ٣ خيارات لشــكل الدولة وهــي : دولة مركزية بالمضمون الاتحادي (الفيدرالي) من ٣ – ٥ أقاليم.

: دولة لا مركزية وبمضمون حكم محلي كامل الصلاحيات من ٣ – ٥ أقاليم.

: دولة لا مركزية في إطار الدولة البسيطة وبمضمون حكم محلي على أقاليم يتم تحديدها .

وقد انطلق الاشــتراكي فــي ما يطرحه بشــأن القضية الجنوبية في الفترة الســابقة أفــكارا جادة بهذا الصدد منطلقا من الآتي :

– لقد أثبتت التجربة فشل بقاء دولتين شطريتين في أمان واستقرار.

– لقد فشــلت الوحدة الاندماجية السلمية المعلنه في ٢٢ مايو ١٩٩٠م بعد أن دمرتها حرب ١٩٩٤م.

– لقد فشــلت وحدة القوة من عام ٩٤م والتي تحولت الى وحدة ضــم وإلحاق وأمام ذلك فإن الحزب الاشــتراكي اليمنــي قد دعا إلى العمل من أجــل إقامة دولة اتحادية (فيدراليــة) من عدة أقاليم كموقــف ليس ملزما للآخرين ولكنه مطروح للبحث والحوار.

وفــي ٢٩ أبريــل ٢٠١٢م أعلنت الأمانــة العامة للحزب الاشــتراكي ١٢ نقطة ذات طابع إجرائــي للتعامل معها كمقدمة لتهيئة الأجواء ســيرا نحو مؤتمر الحوار الوطني وهي ليست شــروطا مرتبطة بالمشاركة في المؤتمر حيث أن ٩ مــن هذه النقاط مدونة كما أشــرنا في رؤية الإنقاذ الوطني ومنها نقاط وردت في ما ســمي البيان التاريخي لمجلس الرئاســة يوم ٧–٧–١٩٩٤م ومجــرد إعطاء هذه النقــاط العنايــة والاهتمام فإنها يمكن أن تشــكل عامل اطمئنــان لضحايــا حرب ٩٤م في الجنــوب وبارقة أمل لديهــم بمــا يمكن أن يخــرج به مؤتمر الحــوار الوطني القادم.

واليوم وبمــا أن المبادرة الخليجية وقــرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤م قد تضمنا ضرورة إجراء التسوية السياسية ونصت الآليــة في البند رقم (١٩) فقرة (ت) على الآتي : (يقف الحوار أمام القضية الجنوبية بما يفضي الى حل وطنــي عادل لها يحفظ لليمن وحدته واســتقراره وأمنه) فإن لدى الاشــتراكي فريق عمــل متخصص يعد أفكارا في هذا الجانب ليقدمها للنقاش مع شــركائه في الحياة السياســية وبرأيي الشــخصي وليس باسم الحزب فأنه يمكنني القول بما يلي :

١– يجب اعتبار الإنسان كأغلى ثروة في الوجود وبالتالي فإنه من الضــروري بمكان عند الحديــث والاتجاه نحو اقتراح حلول للقضية الجنوبية اعتبار أن حياة الإنســان في الجنــوب وكرامته وحقوقه هي الهدف الأســمى قبل الحديث عن السقوف العالية منها أو الواطية.

٢– أن النــاس فــي الجنوب قد ضاقــوا ذرعا بما عانوه منذ الحرب ولهذا انتفضوا وثاروا سلميا لأسباب عديدة أبرزهــا أنهم فقدوا الدولة التي تعــودوا على العيش في ظلها وأضحوا تحت قانون القوة.

٣– أن القضية الجنوبية ليســت بتلك البساطة التي يمكن حلها بمجرد انعقاد لمؤتمر الحوار الوطني كونها ليســت قضية عابرة بل تمثل الشــريك الرئيســي فــي دولة تم إنشاؤها في ٢٢مايو ١٩٩٠م.

٤– ضرورة أن تطرح كافة المشاريع والرؤى للنقاش سواء منها الدعوة للانفصال أو الاســتقلال أو فك الارتباط أو الفيدراليــة من إقليمين أو من عــدة أقاليم وكذلك الطرح الــذي يعتبر أن كل شــيء تمام وأن الوحــدة بألف خير وبأتم صحة وعافية.

٥– أنه يمكن الخروج مــن مؤتمر الحوار الوطني باتفاق رئيســي عنوانه ((بناء الدولة القويــة الضامنة للحقوق والحريات والمواطنة المتســاوية والعدالة)) حيث لا توجد دولــة تفرض وجودها في عموم البــلاد بل أنها تتعرض يوميا للانهيار.

٦– لاشــك أن قانون العدالة الاجتماعية سيتضمن أبرز الحلــول في مجــال الحقوق وإنصــاف المظلومين وجبر الضرر والمصالحة الوطنية.

ويختتــم غالــب ورقته بإشــارة مهمة وهــي أنّ ما تمت الإشــارة إليه آنفا من رؤى الاشــتراكي ومــا يمكن أن يعلنه في الفترة القادمة لا تطرح من قبل الحزب باعتباره وصيــا على الجنوب أو أنه يتحدث نيابة عن أهل الجنوب ولكنه ينطلق من المســئولية التي تقع على عاتقه، كما أنه يحترم الطموحات الحضارية لأهلنا في الجنوب وفي ذات الوقت فإنه يرفض أية وصاية من كافة النخب السياســية في الداخل والخارج على القضيــة الجنوبية وعلى أبناء الجنوب.

أسس وقــواعــد الحوار

وفــي الورقة التي قدمها اللــواء الركن/ حيدر بن صالح الهبيلي – عضــو مجلس الشورى – تحت عنوان (أسس وقــواعــد المشاركة في الحوار الوطني) لم يعد موضوع الحوار الوطني موضوعا قابلا للنقاش ليس فقط لأنه أحد مســتلزمات المبادرة الخليجية وملحقاتها، بل ولأنه وبعد تجربــة ثلث قرن من التفرد والخــداع والإلغاء والادعاء والمكر والحروب، والتضليل، لم يبق أمام اليمنيين إلا أحد خيارين لا ثالث لهما :–

الخيار الأول:– تكرار تجربة المجرب وهــو (هذا المجرب) لــم يجلب لليمنيين ســوى التخلف والعشــوائية وتنمية الفســاد وتفشــي تجارة الضمائر وخراب الذمم، ، وأي محاولة لإعادة تجريب هذا النهج لن يكون إلا أشبه بالذي ينهى عن المنكر ويأتي مثله.

والخيار الثاني :– الذهاب نحو حوار وطني جاد ومنفتح وبــلا محرمــات أو خطوط حمــراء وهو مــا توافق عليه اليمنيــون يوم أن اتفقوا على القبــول بالمبادرة الخليجية وآليتها المزمنة .

أما الخيار الثالث فهو الحوار الوطني الذي يمثل وسيلة حضاريــة للدخول إلى لب المشــكلات اليمنيــة المتعددة والمعقدة، الحقيقيــة والمصطنعة، بعد أن أضــاع اليمنيون أكثــر من نصف قرن من حياتهم وهم يبحثون عن ســبل الخروج من دوائر الاســتبداد والتخلف والاحتراب، ومن هنا فإنه ســيكون من المهم إنجاز مؤتمر الحوار الوطني الذي صار كل اليمنيين مقرين بأهميته، لكن هذا الحوار لا يمكــن أن يكــون ذا قيمة وفاعلية ما لم يســبقه إعداد كاف يضمــن من ناحية تجــاوز العثــرات والصعوبات التي تقــف في طريق نجاحه، ومــن ناحية أخرى تقارب وجهات النظر التي يتبناها كل طرف من الأطراف المعنية بالحوار من الأحزاب والتنظيمات السياســية والكيانات والمكونات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني والحركات الاحتجاجية والشبابية في الشمال والجنوب على السواء .

ويــرى الهبيلي أن هناك ثلاثة محــاور رئيســية يجب أن يتضمنها هذا الحوار :الأطراف المشاركة في الحوار ومن يم